A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/339/Add.3
E/1989/119/Add.3
11 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (و) من جدول الاعمال المؤقت*

المجلس الاقتصادى والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٧ (و) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : البيئة

التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة

إضافة

تقرير مقدم من منظمة الامم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

UN LIBRARY
SEP 1 1989
UN/SA COLLECTION

* A/44/150

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

تقرير عن التقدم الذي أحرزته اليونسكو نحو تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للادامة(*)

* أُعِدت هذه الوثيقة طبقا للقرار ١ و ٣ و ٥ الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته الثلاثين بعد المائة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

أولا - مقدمة

١ - رحب المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة (٢٥ أيار/مايو - ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨) برد الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وعلى وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، وهو الرد الذي تجسد في القرارين ١٨٦/٤٣ و ١٨٧/٤٣ .

٢ - وأكد المجلس التنفيذي أن تحقيق تنمية سليمة بيئيا وقابلة للادامة يشكل تحديا كبيرا للمجتمع البشري في المستقبل ، وأعاد تأكيد أن لليونسكو دورا هاما تضطلع به في مواجهة هذا التحدي ، بتعاون وثيق مع غيرها من الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، وذلك بموجب الصلاحيات التي حددت لها في ميثاقها التأسيسي .

٣ - وقرر المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة أن يرسل الى الجمعية العامة تقريرا موحدا عما أحرزته اليونسكو من تقدم في تحقيق أهداف التنمية السليمة بيئيا والقابلة للادامة ، وذلك استجابة لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ و ١٨٧/٤٣ ، وسيرفع التقرير الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد أعد التقرير الحالي طبقا للقرار ١ و ٢ و ٥ الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته الثلاثين بعد المائة .

ثانيا - مساهمة اليونسكو الخاصة في مفهوم التنمية القابلة للادامة

٤ - ترحب اليونسكو بالنهج العام الذي اعتمدته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في ابراز الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تنطوي عليها التنمية القابلة للادامة التي تم تعريفها في مدلولها العام باعتبارها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها" .

٥ - وينوه المجلس التنفيذي بأهمية الفقرة ٥ من القرار ١٨٧/٤٣ التي تنص على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة : "تتفق مع اللجنة في أن الأهداف الحاسمة للسياسات البيئية والانمائية التي تترتب على الحاجة الى التنمية القابلة للادامة يجب أن

تضمن صون السلم وتنشيط النمو وتغيير نوعيته وعلاج مشاكل الفقر وتلبية الاحتياجات البشرية ، والتصدي لمشاكل النمو السكاني وحفظ وتعزيز قاعدة الموارد وإعادة توجيه التكنولوجيا وادارة المخاطر وإدماج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار" .

٦ - إن الاشكالية التي تناولها تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ووثيقة "المنظور البيئي" ، وكذلك النهوج الاساسية التي يشجع على اعتمادها لمعالجة المشاكل المحددة ليست بالامور الجديدة بالنسبة لليونسكو . فقد استحدثت المنظمة على مرّ السنين نهوجا محددة لمعالجة مسألة التنمية من منظور التربية والعلم والثقافة . وتمثل أحدث هذه النهوج في الدراسة المتعمقة عن "اليونسكو وتطور مفهوم التنمية" (١٢٧ م ت/ل خ/تقرير) التي تؤكد أهمية المعيار الانساني في قضية الانصاف والجوانب الاجتماعية والثقافية للنهج الذي حددته اليونسكو للتنمية . كما يراعي هذا النهج القيمة الاساسية للذاتية الثقافية للشعوب وضرورة صون هذه الذاتية وتعزيزها . أما موقف اليونسكو الراهن فهو أن التنمية الحقيقية ينبغي أن تكون شاملة ومتكاملة وذاتية وأن تتخذ من الانسان محورا لها .

٧ - ومن ثم يشتمل نهج اليونسكو بشأن التنمية القابلة للادامة على الجوانب التالية :

'١' تأكيد الجوانب التربوية من التنمية ، واعتبار الموارد البشرية العامل المحوري لاي عملية إنمائية ، وتشجيع انتفاع البشر جميعا بالمعارف ، وتحقيق ديمقراطية التعليم ؛

'٢' الاعتراف بأن " الثقافة هي جزء أساسي من حياة كل فرد وكل جماعة ، وأن التنمية - التي ينبغي أن تتخذ من الانسان غاية لها - تنطوي بالتالي على بعد ثقافي أساسي"[(١)] ؛

---

(١) التوصية رقم ٣٧ للمؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية ، مكسيكو ، ١٩٨٢ .

'٣' اعتبار التنمية عملية اجتماعية متعددة الأبعاد ، لا مجرد عملية اقتصادية ، وتأكيد أبعادها الأخلاقية ، ولاسيما الأجيال المتعاقبة ؛

'٤' الاعتراف بالقوة القيادية للعلم والتكنولوجيا ، والنهوض ، عن طريق التعاون الدولي ، بدفع العلم قدما ونشر المعارف العلمية ، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا باعتبارها شرطا مسبقا للتنمية الذاتية ؛

'٥' توطيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب (التعاون التقني فيما بين البلدان النامية) بغية تعزيز تبادل المعارف والخبرات المناسبة لظروف التنمية ومستواها في البلدان النامية ، وفي نفس الوقت تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا المتقدمة ، بحيث لا يتسنى استيعابها فحسب ، بل أن تتولد عن ذلك ايضا استجابات ابداعية داخل البلدان أنفسها ؛

'٦' "تعبئة طاقات الأوساط العلمية الدولية بهدف تحديد المبادئ الايكولوجية الأساسية لاستخدام موارد المحيط الحيوي على نحو أرشد وصونها على نحو أفضل ، ولتحسين العلاقة بين الانسان وبيئته ، وأخيرا للتنبؤ بآثار أعماله الراهنة على عالم الغد"(٢) ؛

'٧' الاعتراف بضرورة عدم النظر الى عملية التخفيف من وطأة الفقر على أساس اعتبارات اقتصادية فحسب ، بل وعلى أساس اعتبارات نوعية الحياة أيضا .

٨ - وإن المجلس التنفيذي ، إذ يعلن من جديد موافقته على النهج العام الذي تتبعه اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وعلى نهوج اليونسكو المتميزة المذكورة آنفا ، يحيط علما بأن النقاش العام الفلسفي والسياسي في مدلول مفهوم التنمية القابلة للادامة لم يسفر بعد عن تعريف مقبول بالاجماع لهذا المفهوم من شأنه توجيه تطبيق المفهوم عمليا في تخطيط التنمية . ولذا فقد قرر أن يدعو

---

(٢) من الكلمة التي ألقاها المدير العام لليونسكو ، السيد رينيه ماهو ، في افتتاح الدورة الأولى لمجلس التنسيق الدولي لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي (باريس ، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١) .

المدير العام الى اتخاذ التدابير المناسبة ، في اطار خطة اليونسكو المتوسطة الاجل الثالثة ، من أجل تحديد مفهوم التنمية القابلة للادامة تحديدا أوضح فيما يخص مجالات اختصاص اليونسكو ، مع ايلاء عناية خاصة لاحتياجات البلدان النامية .

ثالثا - أنشطة اليونسكو السابقة والحالية المتعلقة بالتنمية القابلة للادامة

ثالثا ١ - العلوم الطبيعية والاجتماعية والتربية والثقافة

٩ - لليونسكو تاريخ طويل من الاهتمام بالموارد الطبيعية والمسائل البيئية يرجع الى الايام الاولى للمنظمة ، من ذلك مثلا أنها تعاونت مع الحكومة الفرنسية منذ أكثر من أربعين عاما في رعاية انشاء الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية عام ١٩٤٨ . وقد شارك الاتحاد فيما بعد على نحو وثيق في البرامج الايكولوجية لليونسكو . وفي عام ١٩٤٨ ايضا قرر المؤتمر العام لليونسكو في اجتماعه الذي عقد في بيروت الشروع في برنامج بحوث خاص بالمناطق القاحلة . وقد شكل هذا البرنامج ، الذي استمر تنفيذه طوال الخمسينات وأنهي في أوائل الستينات ، دراسة شاملة متعددة التخصصات للموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية في مناطق العالم القاحلة وشبه القاحلة التي تخضع لضغوط شديدة مترتبة على خصائص مناخية معينة وعلى معدلات نمو السكان واحتياجات التنمية . وضم البرنامج جوانب تتعلق بالجيولوجيا ، ومصادر الطاقة المتجددة والجيومورفولوجيا ، وعلم المناخ ، والهيدرولوجيا ، وايكولوجيا النبات والحيوان ، والصون ، وهو يعد بمثابة خطوة رائدة لتعاون جامع للتخصصات العلمية يستهدف ايجاد حل لمشكلة عالمية كبرى .

١٠ - واستنادا الى هذه التجربة أنشأت اليونسكو في السنوات التالية عدة برامج علمية دولية تركز على أنواع محددة من الموارد الطبيعية وتهدف الى تحقيق فهم أفضل للعمليات الشاملة التي تشترك فيها هذه الموارد والى إرساء القواعد العلمية لتخطيط استغلالها على نحو رشيد .

المحيطات

١١ - في عام ١٩٦٠ أنشأت اليونسكو اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي) التي يتمثل الغرض منها في تعزيز البحث العلمي من أجل معرفة المزيد عن طبيعة المحيطات وعن مواردها عن طريق العمل المتكافل من جانب أعضائها . وعلى الرغم من أن هذه اللجنة قد أنشئت في اطار اليونسكو ، فقد وضعت ترتيبات للتعاون مع وكالات دولية

أخرى وأصبحت تضطلع في منظومة الامم المتحدة بدور رائد في النهوض بالبرامج المتعلقة بعلوم البحار ، وتنمية خدمات المحيطات والعمل على استمرارها ، وتعزيز أنشطة التدريب والتعليم والمساعدة المتبادلة في هذا المجال . وقد اتخذت هذه المسؤولية الخاصة للجنة طابعا رسميا على أثر اعتماد الاتفاق الخاص باللجنة المشتركة بين السكرتاريات والمختصة بالبرامج العلمية المتعلقة بعلوم المحيطات (ايكسبرو) ، في عام ١٩٦٩ ، الذي انضمت اليه الفاو ومعارج ، وايمو (المنظمة البحرية الدولية) والامم المتحدة واليونسكو .

١٢ - وعلى مر السنين أنشأت كوي خمسة برامج رئيسية في مجال علوم المحيطات :

(١١) برنامج علوم المحيطات وعلاقتها بالموارد الحية (أوسلر) الذي يهدف الى تحديد مجالات علوم المحيطات التي يمكن أن تؤدي الى فهم أفضل للعلاقة بين الارصدة السمكية وتقلبات البيئة المحيطية ، بغية توفير الاساس العلمي لتنمية مصايد الاسماك وادارتها ؛

(١٢) برنامج علوم المحيطات وعلاقتها بالموارد غير الحية (أوسنلر) الذي يهدف الى دراسة المشكلات الجيولوجية والجيوفيزيائية الاقليمية بغية توفير الاساس العلمي لاستكشاف المواد المعدنية واستغلالها ؛

(١٣) برنامج وضع خرائط المحيطات الذي أسفر ، فيما أسفر عنه ، عن نشر الطبعة الخامسة من الخريطة العامة لقياس أعماق المحيطات ؛

(١٤) التحقيق العالمي عن التلوث في البيئة البحرية (جيبمي) ويضم دراسات بحثية أساسية في التلوث البحري وانشاء شبكة عالمية لمراقبة تلوث البيئة البحرية بالتعاون مع بامبيئة ، بهدف توفير أساس علمي سليم للعمل التنظيمي من أجل حماية البيئة البحرية ؛

(١٥) برنامج ديناميات المحيطات والمناخ ، بما في ذلك العنصر الاقيانوغرافي في البرنامج العالمي لبحوث المناخ ، الذي يهدف الى تحسين فهم دور المحيط في تغير المناخ وتقلباته .

١٣ - واستكمالا للبرامج التي تنفذ في إطار كوي ، تضطلع اليونسكو من خلال قسم علوم البحار فيها بأنشطة في مجال البحوث الاساسية والتعليم العالي ، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز دور الجامعات وما اليها من مؤسسات . وتمثل المناطق الساحلية مجالا هاما من مجالات الانشطة الجارية . وقد أنشئ لهذا الغرض مشروع مشترك بين المناطق بشأن البحوث والتدريب من أجل التخطيط المتكامل للنظم الساحلية (كومار) . ويهدف مشروع كومار ، الذي تندرج التنمية القابلة للادامة في عداد اهتماماته الاولى ، الى تعزيز البحث والتدريب في جوانب رئيسية لمختلف النظم الساحلية يذكر منها :

- خصائصها الايكولوجية وطريقة عملها ؛

- تفاعلاتها وتبادل الطاقة والمواد فيها ؛

- علاقاتها بالبحر واليابسة .

١٤ - ولكي يتسنى تحقيق المزيد من الاتساق بين موارد اليونسكو في علوم البحار وتأمين الاستخدام الامثل لها ودعم تطبيق العلم كاساس لاستخدام الموارد البحرية ، أصدر المدير العام خطوطا رائدة على صعيد المنظمة من أجل ما يلي :

'١' توضيح المهام الاساسية لقسم علوم البحار بالنسبة الى المهام الاساسية لكوي ؛

'٢' دعم دور كوي داخل اليونسكو باعتبارها الجهاز المتخصص المشترك لجميع منظمات الامم المتحدة الاطراف في اتفاق اكسبرو المودع لدى المدير العام .

إن هذه الجهود وغيرها ، المبذولة من أجل تعزيز نهج مترابط في دراسة المحيطات التي تعد قوة محركة كبرى في النظام الايكولوجي على مستوى الكوكب كله ، سوف تتبدى ايضا في الانشطة المتعلقة بالمشورة والمعونة اللتين تقدمهما اليونسكو الى البلدان النامية من خلال كل من البرنامج العادي ومصادر التمويل الخارجة عن الميزانية . وبفضل هذه التدابير ، وفي الاطار العام لخطة اليونسكو - كوي الشاملة لدعم قدرات البلدان النامية في مجال علوم البحار ، سوف تغدو برامج كوي وأنشطة قسم علوم البحار في هذا المجال أكثر فعالية وجدوى .

١٥ - وفي الكلمة التي ألقاها المدير العام في الجلسة الافتتاحية للجمعية المشتركة لعلوم المحيطات (أكابولكو ، ٢١ - ٣ آب/أغسطس ١٩٨٨) ، أكد أهمية ادارة المحيط باعتباره مجالا متكاملا ، وأهمية ذلك في الاستجابة لتعقد العمليات المحيطية ، بما فيها العمليات التي تؤثر فيها أنشطة الانسان . وشجع المدير العام المشتركين على إمعان النظر في السبل التي يمكن أن يسلكها العلميون والحكومات والمنظمات الدولية من أجل بذل جهود متضافرة لتحقيق أهداف اجتماعية اقتصادية يقر الجميع بأهميتها ، ودعم تقاسم موارد المحيط ، والاستخدام الرشيد للبيئة البحرية من أجل الصالح المشترك للبشرية جمعاء .

موارد المياه العذبة

١٦ - قرر المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٦٤ الشروع في تنفيذ برنامج العقد الهيدرولوجي الدولي (عهد) للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٥ . وتمثل الهدف العام للبرنامج ، كما حدده المؤتمر الدولي الحكومي في عام ١٩٦٤ ، في "الاسراع بدراسة الموارد المائية ونظام المياه بغية ادارتها على نحو رشيد لصالح الانسان ، والاعلان في جميع البلدان عن الحاجة الى البحث والتعليم في مجال الهيدرولوجيا ، وتحسين قدرة البلدان على تقييم مواردها واستخدامها لتحقيق أكبر قدر من النفع" . وكان العقد الهيدرولوجي الدولي ، الذي انتهى في عام ١٩٧٤ ، مثالا فريدا للتعاون الدولي ، إذ أسهم بقسط وافر في فهم العمليات التي تحدث في الدورة الهيدرولوجية ، وفي تقييم موارد المياه السطحية والجوفية في جميع أنحاء العالم ، وفي تدريب اخصائيي الهيدرولوجيا ، وفي اتخاذ المعنيين موقفا رشيدا ازاء استخدام المياه .

١٧ - إلا أنه لوحظ مع ذلك استمرار وجود ثغرات ولاسيما في تطبيق منجزات التقدم العلمي في حل المشكلات العملية . وبناء على ذلك قرر المؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٧٤ الشروع في تنفيذ البرنامج الهيدرولوجي الدولي الطويل الأجل (بهد) بغية ايجاد حلول لمشكلات محددة متعلقة بالمياه تعاني منها بلدان تعيش في ظروف جغرافية مختلفة وبلغت مستويات مختلفة من التنمية التكنولوجية والاقتصادية .

١٨ - وتشمل أنشطة بهد في الوقت الحالي أربعة مجالات رئيسية هي :

'١' العمليات والبارامترات الهيدرولوجية للمشروعات المائية . ويركز هذا النشاط بوجه خاص على التفاعل بين التقلبات والتغيرات المناخية والعمليات الهيدرولوجية ، وعلى هيدرولوجيا المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق المدارية الرطبة التي تقع فيها معظم البلدان النامية ؛

'٣' تاثير الانسان على الدورة الهيدرولوجية ، (بما في ذلك جوانب متعلقة بنوعية المياه) . وتتناول الدراسات الجارية ، فيما تتناوله ، تاثير المشروعات المائية وما يقترن بها من تغيرات في الدورة الهيدرولوجية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية ؛

'٣' تقييم الموارد المائية وتخطيط استغلالها على نحو رشيد ، فالتقييم بالمعنى الذي يطبق به في اطار بهد يتجاوز مجرد حصر الموارد المائية المتاحة ؛ فهو ينطوي أيضا على جوانب تقييمية تستند الى اعتبارات اجتماعية اقتصادية وبيئية . وتتضمن الجوانب النموذجية التي تدرس من حيث علاقاتها بالتخطيط المتكامل لاستغلال المياه الغايات والاهداف البديلة ، وتوزيع الموارد داخل المنطقة الواحدة ونقل المياه من حوض الى آخر ؛ واستخدام المياه الجوفية والسطحية معا ، والتنافس بين أوجه استخدام موارد مياه مشتركة والتعاون الدولي بشانها ؛

'٤' التعليم والتدريب وإعلام الجمهور ونظم المعلومات العلمية . وتشمل أنشطة التعليم والتدريب في إطار بهد جوانب شتى من علوم المياه ، وهي موجهة الى جميع المستويات التعليمية ، ابتداء من الاطر الوسطى من التقنيين الى مستوى الدراسات العليا ومرورا بالدراسات الجامعية ذاتها .

١٩ - ومن أجل استكمال أنشطة بهد ، بدأ في عام ١٩٨١ تنفيذ ثلاثة مشروعات اقليمية بشأن الاستخدام الرشيد للموارد المائية وصونها في المناطق الريفية ، في افريقيا والدول العربية وامريكا اللاتينية والكاريبي . وتهدف هذه المشروعات الى الاسهام في تنمية الامكانات العلمية والتقنية الذاتية ، وفي تقدم البحوث وتطوير شبكات المعلومات ، وفي اختيار أكثر التكنولوجيات تواؤما مع الظروف البيوجغرافية والاجتماعية الاقتصادية . وفي عام ١٩٨٦ ، بُدئ في مشروع اقليمي رابع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ يضم الجوانب الحضرية والريفية على حد سواء .

موارد المحيط الحيوي والتخطيط العمراني

٢٠ - في عام ١٩٦٨ دعت اليونسكو الى عقد مؤتمر دولي حكومي بشأن الاسس العلمية للاستخدام الرشيد لموارد المحيط الحيوي وصونها . وأكد المؤتمر ، الذي كان أول اجتماع على هذا المستوى يتناول هذا الموضوع ، ان المعدلات السريعة للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلات الاستخدام الرشيد لموارد المحيط الحيوي ، وأن صون هذه الموارد ينبغي أن يعتبر عنصرا من عناصر تنميتها وليس عنصرا متعارضا معها ، وأن تحسين رخاء المجتمعات ورفاهها كما وكيفا جزء لا يتجزأ من الحفاظ على نوعية العلاقات بين الانسان وبيئته . وأوصى المؤتمر بانشاء برنامج بحوث دولي في هذا المجال ، وأعلن المؤتمر العام لليونسكو رسميا انشاء هذا البرنامج عام ١٩٧٠ باسم "برنامج الانسان والمحيط الحيوي" (الماب) .

٢١ - وكان مفهوم التنمية القابلة للادامة يكمن وراء تخطيط برنامج الماب وتنفيذه بعد ذلك . وعلى ذلك فقد حدد الهدف العام للماب عام ١٩٧١ بانه "العمل في إطار العلوم الطبيعية والاجتماعية على تطوير الاسس اللازمة لاستخدام وصون موارد المحيط الحيوي على نحو رشيد ، ولتحسين العلاقة بين الانسان والبيئة ؛ والتنبؤ بآثار أنشطة اليوم على عالم الغد ومن ثم زيادة قدرة الانسان على ادارة الموارد الطبيعية للمحيط الحيوي ادارة فعالة" .

٢٢ - ويتسم برنامج الماب بانه برنامج دولي حكومي في بنيته ، وبأنه موجه نحو حل المشكلات وله طابع الجمع بين التخصصات . وهو يستند الى عدة سلاسل متصلة تتعلق بدرجة ومدى تاثير الانسان على مختلف أجزاء المحيط الحيوي ، وتضم أوضاعا تتراوح بين مناطق قليلة السكان ومناطق كثيفة السكان ، وبين المواقع المركزية بالمناطق الطبيعية المحمية حيث ينخفض تاثير الانسان الى أدنى المستويات ومراكز التجمعات الحضرية الكبيرة ؛ والسلسلة الثالثة هي سلسلة الانشطة والمهام - البحوث الاساسية والتطبيقية ، والايضاح والتدريب والتبسيط العلمي والتعليم حيث يستعان بجميع الفروع الملائمة من العلوم الاجتماعية بالاضافة الى العلوم الطبيعية ، بغية ايجاد حلول اجتماعية ناجعة للمشكلات المطروحة .

٢٣ - وقدمت مساهمات هامة في مجالات التخطيط العمراني والادارة الرشيدة للموارد الارضية بفضل عدد من مشروعات الماب المتكاملة الرائدة ، التي نفذت في مناطق مناخية وجيومورفولوجية محددة . ومن بين هذه المشروعات مشروعات تتعلق بالادارة المتكاملة للاراضي القاحلة ، ومكافحة التصحر ، والتخطيط العمراني ، وتجديد الغابات ، واصلاح النظم الايكولوجية في المناطق المدارية الرطبة ، والتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية ، وتخطيط استغلال الموارد في الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية حيث يمكن أن تتعرض التنمية القابلة للادامة للخطر في مثل هذه المناطق نتيجة للانشطة الاقتصادية غير المتوازنة وللضغوط الديموغرافية .

٣٤ - ومن أهم موضوعات برنامج الماب التي حددها مجلس التنسيق الدولي لبرنامج الماب في عام ١٩٧١ موضوع "صون المناطق الطبيعية وما تحتوي عليه من مواد ورثية" . وقد أفضت دراسة هذا الموضوع الى ظهور مفهوم "معازل المحيط الحيوي" ، ومعازل المحيط الحيوي مناطق محمية تمثل بيئات نموذجية يعترف على الصعيد الدولي بقيمتها في مجال الصون وفي توفير المعارف العلمية والمهارات والقيم الانسانية لمساندة التنمية القابلة للادامة في المنطقة المعنية . واعتمد مجلس الماب في عام ١٩٨٤ خطة عمل واسعة النطاق بشأن معازل المحيط الحيوي وأقرها المجلس التنفيذي (القرار ١٢١ م ت/٢ و ٣ و ٥) ومجلس ادارة بامبيئة في دورته الثالثة عشرة (القرار ١٣/٣٨) . وفي الوقت الحاضر ، تنتظم معازل المحيط الحيوي شبكة عالمية لتبادل معلومات البحوث الجارية في مجال صون النظم الايكولوجية وادارتها . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بلغ عدد معازل المحيط الحيوي المنضمة الى هذه الشبكة ٢٧٣ معزلا تقع في سبعين بلدا ، وهي تشكل أساسا راسخا يستند اليه حاليا في تنفيذ مشروعات ايضاحية رائدة في مجال التنمية القابلة للادامة .

٣٥ - وفي عام ١٩٨٦ ، وافق مجلس الماب على اقتراحات أعدها فريق علمي استشاري حدد الاطار الذي تجرى فيه بحوث الماب من الآن وحتى التسعينات وفقا لأهداف جديدة ، وتجميعات جديدة لمجالات المعرفة ، ومقياس جديد لتحديد المشكلات . ويتمثل التحدي الجديد في كيفية تحديد التغيير وادارته والاستجابة له بطرق تتيح اقامة التوازن بين الرفاهية الاجتماعية والانتاجية الاقتصادية وبين الاستمرارية الايكولوجية والتجديد الاجتماعي . وعينت أربعة اتجاهات بحثية جديدة من شأنها أن تمكن برنامج الماب ، بفضل ما لديه من أدوات بحث متطورة (المشروعات الدولية الرائدة والدراسات المقارنة ومعازل المحيط الحيوي) من الجمع بين التغيير والاستمرار ومن مواءمة منهجيته وأسلوبه لمقتضيات التصدي للتحديات الجديدة والمشكلات الجديدة في عالم متغير . وهذه الاتجاهات الأربعة هي : النظم الايكولوجية التي تعمل في ظل درجات متفاوته الشدة من تأثير النشاط البشري ؛ وتخطيط استغلال الموارد المتأثرة بالنشاط البشري واعادتها الى حالتها الطبيعية ؛ والاستثمارات البشرية واستخدام الموارد ؛ واستجابة الانسان للضغوط البيئية .

علوم الأرض

٣٦ - تعالج مشكلات البيئة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في عدد من مشروعات البحوث التي تنفذ في اطار البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية (مطاجيو) ويذكر منها مثلا : مقارنة الصدوع النشطة الرئيسية ، وعمليات واحداث الدهر الرابع في جنوب

شرقي آسيا ؛ والدراسة المقارنة للظواهر الرسوبية في البحيرات من حيث المكان والزمان ؛ وتطور الصحاري في الماضي والمستقبل ، وتطور السواحل في الدهر الرابع . وتسهم معظم هذه المشروعات في البرنامج الفرعي "علوم الأرض في الدهر الرابع وبقاء الانسان" الذي بدأ في عام ١٩٨٧ ، ويشكل هذا البرنامج الفرعي نهجا جيولوجيا ازاء قضية التنمية السليمة بيئيا والقابلة للادامة . وتتلخص الفكرة الأساسية في أن التغييرات الراهنة لا يمكن استيفاؤها في المستقبل ما لم تجر دراسة وافية لسوابقها المتمثلة في العمليات الجيولوجية التي تحدث منذ ما لا يقل عن مليوني سنة ، وما لم تحدد اتجاهاتها تحديدا يمكن التعويل عليه .

٣٧ - وفي عام ١٩٨٧ ، بدأ مشروع "الجيولوجيا في خدمة التنمية الاقتصادية الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تطوير المعرفة بالبنية الجيولوجية والامكانات المعدنية لمنطقتي افريقيا وامريكا اللاتينية لاتخاذها أساسا للتنقيب عن المعادن واستكشافاتها . وقد أجريت دراسات ميدانية تستهدف تحسين فهم التطور الجيوديناميي لنطاقات مختارة من عصر البروتيروزي (طلائع الاحياء) . وعقدت فضلا عن ذلك حلقات عمل بشأن استخدام نماذج الرواسب المعدنية المتعلقة باستكشاف واستغلال سلع ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

٣٨ - وثمة مشروع آخر بشأن "الجيولوجيا والبيئة" يجري تنفيذه بالتعاون مع بامبيئة . ويهدف هذا المشروع الى توفير توجيهات بشأن السياسات الواجب تطبيقها يستعين بها متخذو القرارات والمخططون العاملون في القطاع الحكومي أو في قطاع الصناعات المتصلة بعوامل جيولوجية تؤثر في البيئة (ولاسيما الصناعات التعدينية) . وقد أجريت دراسات ونفذت مشروعات بحوث ونظمت حلقات عمل بشأن تأثير التعدين والانشطة المتصلة به على البيئة ، وعن تأثير المشروعات الخاصة بتخطيط استغلال المياه على الظروف الهيدرولوجية والجيولوجية الهندسية للقشرة الأرضية ، وعن استخدام الجيولوجيا في التخطيط العمراني .

الاخطار الطبيعية

٢٩ - في أوائل الستينات كان برنامج اليونسكو في مجال الاخطار الطبيعية يركز أساسا على الجوانب العلمية والتقنية للتخفيف من أخطار الزلازل . غير أنه في عام ١٩٦٧ اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ايكوسوك) قرارا أوصى فيه بأن تنتقل الى اليونسكو مسؤولية دراسة الكوارث الطبيعية التي كانت تقع على عاتق الاتحاد الدولي للاغاثة وأن تواصل المنظمة ما يتعلق بذلك من أنشطة الاتحاد . وفي عام ١٩٦٨ رخص المؤتمر العام للمدير العام بأن يطور الدراسة العلمية للكوارث الطبيعية بوجه عام ولطرق الوقاية منها . ونتيجة لذلك اتسع نطاق أنشطة اليونسكو منذ عام ١٩٦٩ ليشمل ، بالاضافة الى الزلازل ، كوارث طبيعية أخرى مثل الموجات السنامية والثورانات البركانية والانهيالات الارضية الهيارات الثلجية والفيضانات النهرية .

٣٠ - وأصبح برنامج الكوارث الطبيعية الآن جزءا من البرنامج الرئيسي العاشر المتعلق بالبيئة البشرية والموارد الطبيعية . والغرض من البرنامج هو تطوير ونشر المعارف العلمية والوسائل التقنية التي تتيح تقدير الكوارث الطبيعية والتنبؤ بها وتشجيع اتخاذ تدابير من شأنها أن تخفف من آثار هذه الكوارث . وهو يتضمن جانبي تقدير الاخطار وادارتها على السواء . وينهض تقدير الاخطار على الدراسة العلمية للعمليات الطبيعية التي تحدث الكوارث بغية تحديد خصائصها وتوزيعها المكاني الزماني ، كما يستند الى دراسات لمدى ضعف العناصر المعرضة للخطر (المواقع ، الممتلكات ، حياة الانسان) . أما ادارة الاخطار فتتعلق بتدابير الوقاية (اختيار المواقع والتخطيط العمراني الرشيد واقامة المباني القادرة على مقاومة الاخطار ، والاعمال الهندسية الوقائية) وتدابير التهيؤ والاستعداد (تثقيف الجمهور ، خطط الدفاع والاغاثة ، الخ .) .

٣١ - وقد دعم أثر برنامج الاخطار الطبيعية في الدول الاعضاء بتنفيذ عدد من المشروعات على الصعيدين الوطني والاقليمي . ومن بين هذه المشروعات انشاء معهد سكوبيا لهندسة الزلازل والهندسة السيزمولوجية (يوغوسلافيا) ، والمشروعات المتعلقة برصد الزلازل والحد من أخطار الزلازل في منطقة البلقان ، وإنشاء المركز الاقليمي للهزات الارضية لامريكا الجنوبية ، وانشاء شبكة اقليمية للهزات الارضية في جنوب شرقي آسيا ، وانشاء برنامج لتقدير أخطار الزلازل والتخفيف من حدتها في المنطقة العربية (باميرار) .

٣٣ - وقرر الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب قرارها ١٦٩/٤٢ اعلان التسعينات عقدا دوليا للحد من الكوارث الطبيعية . وعقد الاجتماع الاول لفريق الخبراء الدولي الخاص للعقد في جنيف في الفترة من ٥ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ . واعترافا من الامم المتحدة بدور اليونسكو الرائد في هذا المجال ، دعا الامين العام للامم المتحدة المدير العام لليونسكو الى أن يشترك معه في افتتاح الاجتماع والقاء كلمة أمام المشتركين وقد رأس هذا الاجتماع الدكتور فرانك برس ، رئيس الاكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الامريكية ، وهو اجتماع يندرج في اطار برنامج العقد الدولي للحد من الكوارث طبيعية . وتشارك اليونسكو . بالاستناد الى خبرتها السابقة والتعاون مع غيرها من المنظمات الدولية المختصة ، مشاركة نشطة في الاعمال التحضيرية لتخطيط العقد وتنفيذه .

العلوم الاساسية

٣٣ - ترمي برامج اليونسكو المتعلقة بالرياضيات والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وببعض المجالات القريبة من العلوم والتكنولوجيا ، كبيولوجيا الجزيئات والخلايا والتكنولوجيات الحيوية ومعالجة المعلومات ، الى تعزيز القدرات الوطنية ، ولا سيما في البلدان النامية ، والى تيسير انتفاع جميع الامم بالمنجزات العلمية والتكنولوجية الجديدة . وكان استحداث الشبكات من أكثر الحوافز نجاحا في تعزيز التعاون الدولي والاقليمي ، بما في ذلك الشبكة الدولية للعلوم البيولوجية والشبكة الاسوية لتعليم الفيزياء . وفي عام ١٩٨٨ جرى دمج شبكة البحوث الخاصة بالمنتجات الطبيعية في برنامج اليونسكو للعلوم الاساسية .

٣٤ - ويقوم العلميون المحليون باتخاذ القرارات بشأن برامج جميع الشبكات ، كما تستجيب الانشطة المضطلع بها لاحتياجات وبيئة البلدان المشتركة في هذه الشبكات . وتتعلق نسبة كبيرة من هذه الانشطة بتدريب العلميين الشباب . وفي السنوات الاخيرة استخدمت بعض الشبكات أيضا لتوفير خدمات بحثية لافرقة تعنى بالبحوث في البلدان النامية .

الميكروبيولوجيا التطبيقية

٣٥ - يرجع تاريخ برنامج اليونسكو في مجال الميكروبيولوجيا التطبيقية وما لها من متضمنات بالنسبة للتنمية القابلة للإدامة على المدى البعيد الى عام ١٩٤٦ عندما بادرت اليونسكو الى مساندة البحوث التي تستهدف حفظ الكائنات الدقيقة واستخدامها في الاغراض التطبيقية . ومنذ ذلك الوقت طورت أنشطة اليونسكو في هذا المجال بالتعاون مع المنظمة الدولية لبحوث الخلايا (ايكرو) والمنظمة الدولية

للبيوتكنولوجيا والهندسة البيولوجية ، والاتحاد العالمي للمجموعات الاستنباتية ، التي أنشئت جميعها بدعم وتشجيع من اليونسكو .

٣٦ - وفي عام ١٩٧٣ ضافر بامبيئة جهوده مع جهود اليونسكو وايكرو بهدف صون المجموعات الوراثية للأحياء الدقيقة وجعلها في متناول البلدان النامية . ومن التطورات الهامة التي حدثت في المشروع المشترك بين بامبيئة واليونسكو (١٩٧٥ - ١٩٨٤) - بدعم أيضا من وكالات دولية أخرى - إنشاء شبكة أساسية من ستة مراكز لموارد الأحياء الدقيقة (ميرسن) ، وسعت الى مجموعة شاملة تابعة لليونسكو من المؤسسات الأعضاء تضم حتى الآن ١٧ مركزا . ويتمثل أحد الأنشطة الهامة التي تضطلع بها هذه المراكز في البحوث والتدريب . وقد نظمت قرابة ١٠٠ دورة تدريبية عن موضوعات تتصل على نحو مباشر أو غير مباشر بالتنمية القابلة للادامة في البلدان النامية ، يذكر منها تثبيت النتروجين ، وتخمير الأغذية ، والمكافحة البيولوجية للآوبئة ، والميكروبيولوجيا البيطرية ، والميكروبيولوجيا البيئية بما فيها انتاج الكتلة الحيوية والوقود الحيوي وصون المجموعات الاستنباتية .

التعليم الهندسي والتدريب التقني

٣٧ - خلال السنوات العشرين الماضية أولت اليونسكو عناية كبيرة لمساعدة الدول الأعضاء ، ولا سيما البلدان النامية ، على إعداد أطر من المهندسين والتقنيين المهنيين الذين لا يمكن أن تكون هناك بدونهم تنمية قابلة للإدامة . وقد جرى التركيز على التعليم الجامعي والدراسات العليا وتدريب تقنيين رفيعي المستوى . وعلى ضرورة توفير المهارات الخاصة بصيانة المعدات ، وعلى تدريب الموجهين وتطوير الروابط بين الجامعة والمؤسسات الصناعية ، (نقل التكنولوجيا) ، وكانت الأنشطة الرئيسية تتمثل في تنظيم حلقات تدريبية ، وتقديم المساعدة في وضع المناهج الدراسية للهندسة وتوفير المعلومات التقنية وتبادلها عن طريق الشبكات الدولية والاقليمية . بيد أن احتياجات البلدان النامية قد ازدادت بسرعة أصبح يتعذر معها على اليونسكو أن تستجيب لهذه الاحتياجات بصورة فعالة . ولذلك يجري تخطيط أنشطة للحاضر والمستقبل تستخدم فيها أحدث التكنولوجيات التعليمية ، و لاسيما مجموعات الوسائل التعليمية المتعددة ، بغية تحقيق زيادة كبيرة في عدد الطلبة الذين يجري تدريبهم . وسيجري التركيز في المستقبل على التكنولوجيات التي تعتبر أساسية للتنمية الغير قابلة للإدامة ، بما في ذلك الالكترونيات ، ودراسات الحاسب الالكتروني ، وهندسة الطاقة ، وعلوم المواد والادارة .

الطاقة

٣٨ - بدأت أنشطة اليونسكو المتعلقة بالطاقة في الخمسينات من خلال البرنامج الدولي لبحوث المناطق القاحلة ، الذي كانت تبحث في إطاره مشكلات الطاقة التي تواجهها المناطق القاحلة . واستمرت هذه الأنشطة حتى عام ١٩٥٤ حيث عقدت في نيودلهي ندوة دولية بشأن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المناطق القاحلة . وادراكا من اليونسكو لحقيقة أن مصادر الطاقة تمثل القضية الأساسية لمعظم البلدان النامية ، فقد ركزت برنامجها الحالي في مجال الهندسة على الأنشطة التالية :

(١) تطوير الأجهزة الكهربائية الضوئية التي تعمل بالطاقة الشمسية لاستخدامها في المجتمعات المحلية الريفية والمعزولة ؛

(٢) تقديم الدعم لانشاء مجلس عالمي للطاقة يكون بمثابة هيئة استشارية تستعين بها الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بالسياسات الوطنية والاقليمية للطاقة ، ولاستعراض ونشر أحدث المعارف الخاصة بانتاج الطاقة وصونها .

أنواع الطاقة الجديدة والمتجددة

٣٩ - في الوقت الراهن ، يتركز برنامج اليونسكو في مجال أنواع الطاقة الجديدة والمتجددة على الأنشطة التالية :

- تحديد المشكلات العلمية والتكنولوجية الأساسية للطاقة ، التي تقتضي تعاونا دوليا عن طريق تنظيم اللقاءات الدورية ونشر نتائجها ؛

- استعراض ونشر أحدث المعارف وأحدث الانجازات العلمية والتكنولوجية في عدد مختار من مجالات الطاقة ، عن طريق الأفرقة العاملة وحلقات العمل والندوات وعن طريق الدراسات والمطبوعات ؛

- تعزيز التعاون الاقليمي في هذه المجالات بالمساعدة في اقامة المراكز الاقليمية وتنمية أنشطتها ؛

- تقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في تنمية قدراتها المحلية على انتاج الطاقة واستخدامها واجراء البحوث بشأنها ، عن طريق انشاء مؤسسات التدريب والبحوث وتنظيم الدورات التدريبية وتقديم المنح الدراسية وتنفيذ المشروعات الميدانية .

ثالثا ٢ - تنمية الموارد البشرية

سياسات التربية

٤٠ - كانت تنمية الموارد البشرية أحد الاهداف الاساسية التي سعت اليونسكو الى تحقيقها في جميع برامجها ، مع مراعاة الدور المزدوج للانسان بوصفه وسيلة التنمية وغايتها في آن معا . وتعتبر أنشطة اليونسكو في ميدان التربية ، التي صممت بهدف تخفيض معدل الامية وكفالة الحق في التعليم ، ذات أهمية خاصة في هذا الصدد .

الاهداف العامة للتربية

٤١ - تشمل هذه الاهداف توفير فرص التعليم للجميع (مع التركيز على تخفيض معدل الامية وتعميم التعليم الابتدائي) ، وتحسين نوعية التعليم وملاءمته على جميع المستويات ، وتطويع مضمون التعليم وأساليبه لمتطلبات المجتمع المعاصر ، ومساعدة الدول الاعضاء على تطوير وتحسين عملية وضع سياسات التربية وعلى مواءمة نظمها التعليمية مع الظروف المحلية والاقليمية والدولية . ونظرا لتزايد العدد المطلق للاشخاص المحرومين من الحد الادنى من التدريب على القراءة والكتابة أو التعليم اللازم لدمجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولاستغلال قدراتهم الكامنة على الوجه الاكمل ، فقد أولت المنظمة تدريجيا أعلى درجة من الاولوية لمحو الامية ولمكافحة الامية الوظيفية .

٤٢ - وأثناء الستينات وأوائل السبعينات قامت اليونسكو ، بالتعاون مع باماست ، بتنفيذ البرنامج التجريبي العالمي لمحو الامية . وقد بينت هذه الانشطة بوضوح أن الالتزام السياسي والوعي العام بمشكلة الامية يعتبران من الشروط الاساسية لنجاح أية حملة يضطلع بها لمحو الامية . ودعا المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والعشرين المدير العام الى اعداد خطة عمل للقضاء على الامية بحلول عام ٢٠٠٠ . وترمي خطة العمل هذه ، التي يجري تصميمها حاليا بالتعاون مع البنك الدولي واليونيسيف والتي يتوقع أن يشرع في تنفيذها عام ١٩٩٠ ، الى تحقيق هدفين في آن معا ، هما تشجيع تنمية التعليم الابتدائي وتجديده وتعزيز القضاء التام على الامية .

التربية البيئية

٤٣ - من المعروف في جميع أنحاء العالم أن نوعية البيئة تشكل شاغلا من أكثر الشواغل الحاحا في عالم اليوم . وأصبح هذا الشاغل يمثل الهدف الدولي للتنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة . ولا بد من الاعتراف بأن تحقيق هذا الهدف يقتضي وضع استراتيجيات بيئية طويل الأجل تتمثل احداها في توفير تربية بيئية ابتداء من المرحلة قبل الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية ، سواء في المدرسة أو خارجها ، للأجيال الحاضرة والقادمة .

٤٤ - ومنذ عام ١٩٧٥ تم استحداث هذه التربية البيئية في إطار البرنامج الدولي للتربية البيئية المشترك بين اليونسكو وبامبيئة . وقد تولى المؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية (تبيليسي ، ١٩٧٧) تحديد مبادئ هذا البرنامج واتجاهاته ، بينما حددت خطة عمله للتسعينات في المؤتمر المشترك لليونسكو وبامبيئة (موسكو ، ١٩٨٧) . وأثناء العقدين الماضيين كانت الأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها في مجال التربية البيئية ، والتي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على تعزيز ودعم التنمية القابلة للإدامة ، تتمثل فيما يلي :

٤٥ - تطوير مضامين التربية البيئية وأساليبها وموادها في مجموعة متماسكة من المواد التعليمية تشتمل على أدلة منهجية ونماذج موضوعية وكتب تعليمية تستخدم في التعليم العام وفي التدريب قبل الخدمة وأثناءها ، بالاضافة الى سلسلة من الملصقات والشرائح المصورة التي تم انتاجها في اطار برنامج الماب "الايكولوجيا في التطبيق" . ونفذت أيضا مشروعات رائدة في بلدان مختلفة بهدف تدريب المربين ووضع برامج ومناهج دراسية ومواد ملائمة للظروف المحلية .

٤٦ - تدريب العاملين في التعليم عن طريق حلقات دراسية دولية واقليمية ووطنية تتناول السياسات الوطنية وأساليب تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها ، ووضع مبادئ توجيهية لاعداد المواد التعليمية .

٤٧ - تطوير الشبكات الاقليمية والدولية عن طريق اصدار النشرة الاعلامية "الرابطة" لليونسكو وبامبيئة عن التربية البيئية ، بست لغات (الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية) . ويتضمن كل عدد من هذه النشرة الاعلامية تقارير ميدانية شاملة عن التربية البيئية وأنباء ومطبوعات تتعلق بالتربية البيئية . وبذلك تعتبر "الرابطة" مصدرا للمعلومات وأداة للتعليم والتعلم ودليلا للأنشطة ووسيلة للتبادل .

٤٨ - تعزيز البحوث والتجارب عن طريق اجراء دراسات بشأن المبادئ الاخلاقية المتعلقة بالبيئة ، وادراج التربية البيئية في التعليم الصناعي وفي منهج التعليم الزراعي ، ودمج بعد بيئي في التعليم الجامعي العام ، واستخدام المتاحف الايكولوجية والتراث الطبيعي والثقافي من أجل توفير ثقافة بيئية لعامة الجمهور ، واستخدام معازل المحيط الحيوي لاغراض التربية البيئية .

٤٩ - استحداث واعتماد استراتيجية عمل بشأن التربية والتدريب في مجال البيئة للتسعينات . وتتمثل أهداف خطة العمل هذه فيما يلي :

- تعزيز النظم الدولية للمعلومات وتبادل الخبرات في إطار البرنامج الدولي للتربية البيئية ؛

- تعزيز البحوث والتجارب بشأن المضامين والاساليب التربوية واستراتيجيات تنظيم وتبليغ الرسائل المتعلقة بالتعليم والتدريب في مجال البيئة ؛

- تعزيز التربية البيئية عن طريق تطوير مناهج التعليم العام واعداد المواد التعليمية اللازمة ؛

- النهوض بالتدريب قبل الخدمة وأثناءها للعاملين المؤهلين في التربية البيئية النظامية وغير النظامية ؛

- دمج بعد بيئي في التعليم التقني والمهني ؛

- تثقيف الجمهور وتزويده بالمعلومات البيئية على نحو أكثر فعالية باستخدام وسائل الاعلام والتكنولوجيا الجديدة للاتصال والاعلام ؛

- دمج البعد البيئي بمزيد من الفعالية في التعليم الجامعي العام ، عن طريق تطوير البرامج الدراسية والمواد التعليمية والتدريبية واستحداث الاليات المؤسسية الملائمة ؛

- تعزيز التدريب العلمي والتقني المتخصص في مجال البيئة بغية النهوض بمفهوم التنمية القابلة للإدامة ؛

- التركيز على تدريس القيم الاخلاقية والثقافية التي تنطوي عليها التنمية السليمة بيئيا وعلى توفير التعليم الملائم والمعلومات لمتخذي القرارات والمسؤولين الاداريين ؛

- تعزيز التعاون الدولي في مجال التربية البيئية .

حماية التراث الثقافي والطبيعي

٥٠ - جذبت أنشطة اليونسكو التقليدية من أجل حماية التراث الثقافي اهتمام متخذي القرارات وعامة الجمهور الى أوجه التوتر الناجمة عن تعارض الاحتياجات المترتبة على الانماط الانمائية الحالية مع مقتضيات صون التراث . فقد سعت المنظمة ، عن طريق مشروعاتها الرامية الى تعبئة التضامن الدولي من أجل صون أهم الآثار والمواقع والمدن التاريخية ، الى التصدي للآثار الهدامة للظواهر الناشئة من تصرفات الانسان ، من تلويث الجو الى الهدم الارعن للمباني العتيقة بهدف اقامة مبان حضرية جديدة على انقاضها . وكثيرا ما روجت جهود اليونسكو لمفهوم انمائي ولتطبيق سياسات ، لا سيما في الوسط الحضري ، توضع فيها التكاليف والمنافع الاجتماعية والانسانية لصون التراث موضع الاعتبار .

٥١ - ولقد وفرت الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ، التي اعتمدها المؤتمر العام في عام ١٩٧٢ والتي تعرف عامة باسم "اتفاقية التراث العالمي" ، اطارا فريدا لهذا الغرض . فهذه الاتفاقية ، التي أقرت لحماية الممتلكات الثقافية والطبيعية التي تعد دوليا ذات "قيمة عالمية استثنائية" ، تحدد بوضوح في فقرات ديباجتها الاخطار المحدقة التي تهدد بقاء هذا التراث العالمي والتي تسببها بالتحديد بعض السياسات والممارسات الموصوفة في الفقرة ٣ من هذه الوثيقة بأنها "غير قابلة للاستمرار" .

٥٢ - وتمثل الاتفاقية أول اتفاق بين الامم من أجل تكريس مبدأ مؤداه أن أبرز نماذج تراث البشرية الثقافي والطبيعي انما هي أمانة مشتركة ومن ثم فهي مسؤولية مشتركة كذلك . كما أنها تعتبر الاتفاق الوحيد من نوعه الذي يقرن البيئة الطبيعية بالبيئة المشيّدة ، ويضع تصورا "للتناسق بين البشر والطبيعة" . وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ صدقت على الاتفاقية أو قبلتها ١٠٨ من الدول الاعضاء ، فأصبحت بذلك الوثيقة التي تحظى بالتصديق على أوسع نطاق في مجال الصون . وأدرج في قائمة التراث العالمي حتى الآن ٣١٥ موقعا ثقافيا وطبيعيا ، وأتاحت أجهزة الاتفاقية ، ولا سيما صندوق

التراث العالمي ، لليونسكو أن تعبئ الموارد اللازمة لحماية الكثير من هذه الممتلكات لا مما يحدثه الزمن والطبيعة من إتلاف فحسب بل أيضا من الآثار الهدامة الملازمة للتنمية غير السليمة بيئيا وغير القابلة للإدامة . وأتاحت هذه الأجهزة للمجتمع الدولي أن يزيد من جدية التزام الدول الأطراف ، المنصوص عليه في المادة ٥ من الاتفاقية ، باتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة ، ودمج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام .

ثالثا ٣ - البعد الثقافي للتنمية

٥٣ - إن تحليل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية للمشكلات العالمية الراهنة والنهوج الملائمة لحلها يعد برهانا آخر على الاقرار المتزايد بأن الثقافة بعد أساسي من أبعاد التنمية يتوخى كهدف نهائي ضمان رفاهة كل فرد مع احترام كرامته الانسانية وحث شعوره بالمسؤولية الاجتماعية . وكانت هذه الافكار محور مناقشات المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية الذي نظمته اليونسكو (مكسيكو ، ١٩٨٢) والذي نص اعلانه على أنه "لا يمكن تحقيق تنمية متوازنة الا من خلال دمج المعطيات الثقافية في الاستراتيجيات التي تستهدف تحقيق تلك التنمية ، ومن ثم فإنه ينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تراعي دائما السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع" .

٥٤ - فقد سعت اليونسكو جاهدة على مدى عشرين عاما لكي تعتبر الثقافة عنصرا من عناصر التنمية . وشرع ، في اطار برنامجها الراهن للتنمية الثقافية والسياسات الثقافية ، في تنفيذ أنشطة متعددة تستهدف زيادة فهم المغزى العملي لاعتبار الثقافة بعدا من أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل الاساس الذي تنهض عليه هذه التنمية . وقدمت اليونسكو الدعم المالي والفكري لسلسلة من الاجتماعات التي تناولت بالبحث البعد الثقافي للتنمية (هورنباك في ١٩٨١ ، وداكار في ١٩٨٣ ، وهلسنكي ولاهاي في ١٩٨٥ ، وبنما وكنشاسا في ١٩٨٦ ، وسيول في ١٩٨٧ ، وجربة وهافانا وليبرفيل واكرا في ١٩٨٨) . ونظمت اجتماعات للخبراء عن دمج البيانات الاجتماعية الثقافية في تخطيط التنمية (١٩٨٤) ، وعن التأثير النظري للتجارب الانمائية (١٩٨٥) ، وعن مخرجات التنمية (١٩٨٦) ، وعن دمج السياسات الثقافية والتربوية والعلمية والاتصالية (١٩٨٦) . وثمة عدد من الدراسات التي أجريت أو هي بصدد الاجراء وتتناول تحليل التفاعلات بين الثقافية والصناعة والتجارة والتربية والاتصال والتجديد العلمي

والتكنولوجي والنمو السكاني والبيئة والتنمية الريفية والحضرية والزراعة والتغذية والصحة وما الى ذلك . ونشرت كتب مرجعية وببليوغرافيات وأدلة متخصصة . ويجري حاليا إقامة شبكات دولية لمراكز البحوث المعنية بدمج البعد الثقافي في التنمية .

٥٥ - وساهمت اليونسكو في برامج البحوث التي نفذها المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية بشأن ادخال دينامية ثقافية في التغيير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي . كما ساهمت في تقييم استراتيجية الأمم المتحدة الانمائية الدولية للثمانينات ، مراعية الجوانب الثقافية للتنمية . وأحرزت النتائج العملية الأولى عن طريق دمج جوانب ثقافية في اتفاقات التعاون التقني والاقتصادي ، مثل : اتفاقية لومي ٣ ، وخطة عمل لاغوس واتفاقات التعاون فيما بين الدول الاعضاء في الرابطة الاقتصادية لدول غرب ا فريقيا (ايكواس) . وبالاضافة الى ذلك ، هناك مشروعات رائدة صغيرة تم تنفيذها ، أو هي تنفذ حاليا ، في كل من مالي وتونس والجزائر والمكسيك والجمهورية الدومينيكية والهند وسري لانكا ، وهي تتيح الفرصة لمراقبة دمج العوامل الثقافية في الانشطة الانمائية المحلية .

٥٦ - وبدأت إعادة النظر في تدريب متخذي القرارات المسؤولين عن مشروعات التنمية ، من زاوية ثقافية . وتلقت عدة دورات تدريبية دعما من اليونسكو بغية توعية من سيعهد إليهم في المستقبل بادارة المشروعات الانمائية في كلا القطاعين العام والخاص بالبعد الثقافي لوظائفهم .

٥٧ - وفي الوقت الحاضر ، تندرج أعمال متابعة الانشطة المذكورة آنفا فيما تبذله المنظمة من جهود لتنفيذ خطة عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية (١٩٨٨ - ١٩٩٧) ، الذي اختيرت اليونسكو لتكون الوكالة الرائدة له . وجدير بالذكر أن الاهداف الرئيسية للعقد العالمي للتنمية الثقافية تتفق تماما مع مفهوم التنمية القابلة للإدامة . ويذكر على الاخص أناحداث تغيير في طبيعة النمو ونوعيته وإعادة توجيه مسار التكنولوجيا يمكن أن يكونا عنصرين مكملين لاهداف العقد فيما يتعلق بالبعد الثقافي للتنمية وبمشاركة أوسع نطاقا من جانب عامة الناس في الانشطة الثقافية . وتقضي خطة عمل العقد بأن تعد أي عملية انمائية وفقا لنهج شمولي ولمفهوم ايكولوجي .

٥٨ - إن تنفيذ هذه الاهداف لا يدخل في مجالات اختصاص اليونسكو فحسب ، بل يتعداها ليعني منظومة الامم المتحدة بأكملها . ولذلك دعت لجنة التنسيق الادارية اليونسكو ومنظمات الامم المتحدة المعنية الاخرى الى التعاون الوثيق فيما بينها والى بذل جهود

مشتركة لتعزيز دمج البعد الثقافي في المشروعات الانمائية . وينبغي الاشارة في هذا الصدد الى أن هذا الهدف سيحظى بدرجة عالية من الاولوية في الخطة المتوسطة الاجل الثالثة لليونسكو (١٩٩٠ - ١٩٩٥) .

رابعا - التدابير التي اتخذت مؤخرا بشأن تخطيط الانشطة المقبلة فيما يتعلق بالتنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة ، وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات في هذا المجال

٥٩ - بعد اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، اطلعت عليهما الهيئات الرئاسية لمختلف البرامج الدولية الحكومية لليونسكو التي لها علاقة بالبيئة والموارد الطبيعية .

٦٠ - ويمكن اعتبار فلسفة برنامج الماب وأهدافه متماشية تماما مع التنمية القابلة للإدامة - ان لم تكن مرادفة لها - كما ينعكس ذلك في القضايا المشابهة التي يتناولها تقرير برونتلاند وفي عدد الانشطة الجارية والجديدة المضطلع بها في إطار برنامج الماب . ويذكر من هذه الانشطة ، على سبيل المثال ، تنفيذ خطة العمل الخاصة بمعازل المحيط الحيوي فيما يتعلق باهتمام اللجنة بانقراض الانواع وبالحاجة الى تحديد مناطق محمية من طراز غير تقليدي ، والمشروعات الميدانية مثل وحدة تقييم ومراقبة موارد توركانا في شمال كينيا التي تهدف الى تحسين ظروف المعيشة للقبائل التي كانت في الماضي قبائل من الرحل ، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الموارد الطبيعية في المنطقة ، واجراء دراسات توليفية في مجالات مختلفة مثل دراسة القوى المحركة والمعوقات فيما يخص استخدام أراضي السافانا . وتم الاضطلاع بهذا النشاط الاخير جزئيا في إطار أحد الاتجاهات البحثية الجديدة الاربعة التي اعتمدها مجلس التنسيق الدولي للماب في دورته التاسعة في عام ١٩٨٦ بشأن "الاستثمار البشري واستخدام الموارد" ، وسيركز هذا الاتجاه على الحدود المشتركة بين النظم الايكولوجية والنظم الاقتصادية عن طريق دراسة الاهداف الاساسية المتعلقة بسلامة البيئة وبالفعالية الاقتصادية والانصاف . وعقدت أيضا أثناء الدورة العاشرة لمجلس الماب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ دورة علمية تتناول أحد العروض المقدمة فيها موضوع التنمية القابلة للادامة في إطار المشكلات البيئية التي ستظهر في التسعينات .

٦١ - كذلك درست بعض الجوانب المتعلق بالتنبية القابلة للإدامة وما لها من متضمنات بالنسبة لخطة اليونسكو المتوسطة الأجل الثالثة . وذلك في الدورة الحادية والعشرين للمجلس التنفيذي لكوي (٧ - ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨) . ورأى المجلس أن الدول الأعضاء تستطيع أيضا تعزيز قدراتها على ضمان التنمية القابلة للإدامة مع مراعاة رفاه البشر في مجموعهم ، وذلك من خلال زيادة معرفتها بالمحيطات ودورها كمحل اقامة للموارد البحرية . واستجابة لهذه التحديات ، حددت كوي خمسة اتجاهات رئيسية للعمل المنسق بين دولها الأعضاء حتى نهاية هذا القرن وما بعدها ، هي : (١) برامج عالمية للبحوث المناخية وما يقترن بها من تجارب أوقيانوغرافية واسعة النطاق ؛ (٢) مراقبة تلوث البحار واجراء البحوث بشانه ؛ (٣) دراسة البيئة البحرية في مجملها - قرب الساحل وفي أعالي البحار - وبارامتراتها وعملياتها الفيزيائية والبيولوجية ؛ (٤) التعجيل بتنمية خدمات المحيطات ؛ (٥) تعزيز المشاركة في شؤون المحيطات عن طريق الالتزام المشترك بأهداف البحوث على الصعيدين العالمي والاقليمي وبدعم القدرات والموارد البشرية والتكنولوجية المطلوبة .

٦٢ - واعتمد المجلس الدولي الحكومي لبهد في دورته الثامنة (٢١ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨) معالم خطة المرحلة الرابعة من البرنامج (١٩٩٠ - ١٩٩٥) تحت عنوان "الهيدرولوجيا والموارد المائية من أجل التنمية للإدامة" . ومن بين الموضوعات التي شملتها الخطة ، العمليات التي تتم في مواضع التماس بين نظم الغلاف الجوي والنظم الأرضية والمائية ؛ العلاقة بين التقلبات المناخية والنظم الهيدرولوجية ؛ تغيرات نوعية المياه من خلال الدورة الهيدرولوجية ؛ تقييم الوضع البيئي لنظم المياه العذبة والتنبؤ بتأثيرات الأنشطة البشرية ؛ التنمية المتكاملة للموارد المائية ومراعاة الأخطار المحتملة عند اتخاذ القرارات بشأنها ؛ التعليم والتدريب واعلام الجمهور .

٦٣ - وفي اطار المشاورات التي أجريت من أجل اعداد الخطة المتوسطة الأجل الثالثة ، دعا المدير العام الى عقد اجتماع لفريق من الخبراء الرفيعي المستوى (٤-٦ تموز/يوليه ١٩٨٨) لاسداء المشورة اليه فيما يتعلق بمتضمنات قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الموضوعات المتصلة بالتنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة - بالنسبة لبرامج اليونسكو المقبلة . وانتهى فريق الخبراء ، الذي اجتمع برئاسة السيد منصور خالد نائب رئيس اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، الى استنتاج مؤداه أن اليونسكو أمامها الآن فرصة لم يسبق لها مثيل للاستفادة من مواطن القوة في أنشطتها السابقة والحالية في خوض غمار التنمية القابلة للإدامة . وينبغي لليونسكو أن تواجه هذا التحدي بالعمل على ثلاثة مستويات : فعلى مستوى

أول ، ينبغي للتنمية القابلة للإدامة بأسع معانيها أن تصبح هدفا رئيسيا ينفذ الى مجمل برنامج اليونسكو في مجالات التربية والعلوم الطبيعية والثقافة والعلوم الاجتماعية والاتصال . وعلى مستوى ثان ، يستطيع كثير من الموضوعات الواسعة النطاق التي تعنى بها اليونسكو وكثير من أنشطتها الجارية أو المزمعة أن تسهم في الجهد الدولي الشامل لفهم أبعاد التنمية القابلة للإدامة وايجاد القاعدة السوقية والعلمية اللازمة لها ، بما في ذلك الموظفون المدربون . وعلى مستوى ثالث ، ينبغي لليونسكو أن تصمم عددا من المشروعات التي توضح على الصعيد الميداني كيفية الاخذ بعدد من النهوج المحددة ازاء التنمية القابلة للإدامة .

٦٤ - وأوصى فريق الخبراء بأن تراقب عن كثب جهود اليونسكو الرامية الى النهوض بالتنمية القابلة للإدامة . واقترح في هذا الصدد نوعان من أجهزة المراقبة ، أولهما فريق استشاري مستقل يقدم تقاريره الى المدير العام ويتولى مراقبة اسهام اليونسكو في التنمية القابلة للإدامة ويواصل ضبط الجودة ويكفل وضوح هذا الاسهام . ويجري هذا الفريق المستقل تقييما لمدى اسهام اليونسكو في تعزيز التنمية القابلة للإدامة على المستويات الثلاثة المبينة أعلاه ويقدم المشورة بشأن العمل في المستقبل . أما الجهاز الثاني فيمكن أن يتمثل في جهاز داخلي ضمن سكرتارية اليونسكو ، وهنا أوصى فريق الخبراء بأن يتولى المدير العام بنفسه الاشراف على أنشطة اليونسكو من أجل التنمية القابلة للإدامة ، مستعينا في ذلك بأية أجهزة يراها أكثر ملاءمة لمراقبة وتنسيق أنشطة اليونسكو من أجل التنمية القابلة للإدامة على كل من المستويات الثلاثة السالفة الذكر .

٦٥ - كما أوصى فريق الخبراء بأن تدعو اليونسكو الى التنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات ، بغية تجنب الازدواجية و/أو المنافسة التي لا مبرر لها ، وذلك نظرا للمبادرات المتعددة والمتنوعة التي يمكن أن تصدر عن مختلف المؤسسات بصدد التنمية القابلة للإدامة . وينبغي التأكيد بوجه خاص على تحقيق الاتساق بين عمل اليونسكو وأنشطة سائر الوكالات التابعة للأمم المتحدة ، ولا سيما بامبيئة ، ومع الانشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية في اطار برامجها التي تعنى عن كثب بالتنمية القابلة للإدامة والتي يذكر منها البرنامج المناخي العالمي ، والبرنامج الدولي للغلاف الارضي والمحيط الحيوي التابع لايكسو ، والمبادرة المتكاملة المشتركة بين الاتحاد الدولي لمعاهد الدراسات العليا وجامعة الأمم المتحدة والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية عن الاستجابة البشرية للتغير الشامل . وفي سياق دولي أوسع نطاقا ، ينبغي أن تدرس جدوى انشاء فريق مستقل يتولى دراسة قدرة مؤسسات الأمم المتحدة على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية .

٦٦ - وبناء على التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري رحب المجلس التنفيذي في دورته الثلاثين بعد المائة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ باعتزام المدير العام انشاء الجهازين التاليين :

'١' فريق استشاري مستقل يضطلع بمراقبة دورية لاسهام اليونسكو في التنمية القابلة للإدامة ، ويسدي اليه المشورة بشأن العمل في المستقبل من أجل زيادة فعالية الانشطة ذات الصلة وإضفاء مزيد من الوضوح عليها ؛

'٢' لجنة مشتركة بين القطاعات لتنسيق جميع أنشطة اليونسكو المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية والتنمية القابلة للإدامة .

٦٧ - كما دعا المجلس التنفيذي المدير العام الى تعزيز دور اليونسكو بوصفها مركزا لتبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة ، وذلك من خلال تشجيع تبادل نتائج البحوث العلمية عن مشكلات البيئة العالمية ، بالاضافة الى تبادل المعارف التقنية الملائمة في هذا المجال . ودعا المجلس التنفيذي المدير العام ، فضلا عن ذلك ، الى دراسة امكانية التعاون مع بامبيئة ومنظمات دولية أخرى في اصدار تقرير سنوي عن حالة البيئة لكي يستعين بها المسؤولون عن اتخاذ القرارات .

٦٨ - ووجه المجلس التنفيذي الانتباه بوجه خاص الى دور اليونسكو فيما يتعلق بالبعد الاخلاقي للقضايا البيئية ، وعلى الاخص المشكلات البيئية الناجمة عن ممارسات منافية للاخلاق مثل حالات التخلص من النفايات السامة .

٦٩ - وقد عقدت اليونسكو العزم على توثيق عرى التعاون مع المنظمات المعنية في منظومة الامم المتحدة ، وكذلك مع منظمات دولية أخرى مختصة ، حكومية وغير حكومية بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية القابلة للإدامة . وسوف تساند اليونسكو على النحو الملائم ما يبذله بامبيئة من جهود لتنسيق أنشطة الامم المتحدة في مجال البيئة ، وبخاصة في اطار جهاز الموظفين المكلفين بمسائل البيئة . كما ستقدم المنظمة الى الامين العام للامم المتحدة كل ما يلزمه من مساندة للقيام على فترات منتظمة ، عن طريق الاجهزة الملائمة القائمة ومنها لجنة التنسيق الادارية ، باستعراض وتنسيق جهود كافة أجهزة منظومة الامم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها سعيا الى تحقيق التنمية القابلة للإدامة ، كما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ .

٧٠ - ورأى المجلس التنفيذي أنه فضلا عن أجهزة التنسيق القائمة فيما بين الوكالات ، قد يكون من المفيد اجراء مشاورات غير رسمية بين رؤساء منظمات الامم المتحدة المعنية بمسائل البيئة بغية رسم اتجاهات عمل مشتركة . لذلك فقد أثني على مبادرة المدير العام الخاصة بالقيام ، بالاشتراك مع المدير التنفيذي لبامبيئة ، بالدعوة الى اجتماع غير رسمي بمقر اليونسكو في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وهو اجتماع كرس بصورة رئيسية للمسائل المتعلقة بالتغيّر المناخي .

٧١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بـ "المحضر الموجز المشترك" لاجتماع أوسلو بشأن التنمية القابلة للإدامة (٩ - ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٨) الذي حضره أيضا المدير العام لليونسكو . ولاحظ المجلس التنفيذي مع الارتياح أن المشتركين حددوا المسائل التالية ذات الأولوية لعمل الامم المتحدة من أجل تحقيق التنمية القابلة للإدامة حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها : تنمية الموارد البشرية وتطوير سياسات سكانية متكاملة تمام التكامل ؛ حماية الغلاف الجوي والمناخ العالمي والمحيطات وموارد المياه ؛ وقف التصحر ومكافحة إزالة الاحراج ؛ مكافحة انتشار النفايات الخطيرة والسعي الى ازالة هذه النفايات ؛ زيادة حجم التعاون التكنولوجي ؛ مكافحة انجراف التربة وانقراض الأنواع ؛ وفوق كل ذلك ، تأمين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتوزيع أكثر انصافا للدخل والموارد داخل البلدان وفيما بينها كوسيلة للتخفيف من وطأة الفقر . ووافق المجلس على أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي اقرار أخلاقيات عالمية جديدة تنهض على الانصاف والمسؤولية عن العمل وعلى التضامن الانساني - التضامن مع الاجيال الحاضرة والقادمة .

- - - - -